

حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

ضربتین مطلقا قوله (یمسح بها الخ) أي یعيد بها مسح الیدین کردي قوله (والذي یتجه الخ) أقول ما ذکر أنه الذي یتجه فيه نظر لأن أي جزء من الید لو أبقاه للضربة الثانية سواء أکان ذلك الجزء أول ممسوح من الید أو آخره أو غیرهما کفی فلیتأمل سم ویوافقہ قول النہایة والمغنی ولو ضرب بنحو خرقة ضربة ومسح بها وجهه ویديه سوى جزء منهما أو من إحداهما كأصبع ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق یخالفه اه قوله (ندبا) إلى قوله وأسقط فی النہایة والمغنی قوله (یقدم ندبا) أيضا لا حاجة إليه قوله (ندب کیفیة المشہورة) اعتمده النہایة والمغنی عبارة الأول ویأتی به علی کیفیته المشہورة وهي أن یضع بطون أصابع الیسری سوى الإبهام علی ظهور أصابع الیمنی سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل الیمنی عن مسبحة الیسری ولا مسبحة الیمنی عن أنامل الیسری ویمرها علی ظهر کفه الیمنی فإذا بلغ الکوع ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ویمرها إلى المرفق ثم یدیر بطن کفه إلى بطن الذراع فیمرها علیہ رافعا إبهامه فإذا بلغ الکوع أمر إبهام الیسری علی إبهام الیمنی ثم یفعل بالیسری كذلك ثم یمسح إحدى الراحتين بالأخرى اه قوله (لعدم ثبوت شیء الخ) عبارة المغنی وهي كما فی المجموع مستحبة وإن قال ابن الرفعة إنها غیر مستحبة لأنه لم یثبت فیها شیء لأن من حفظ حجة علی من لم یحفظ وصورتها أن یضع بطون أصابع الیسری الخ قوله (نقل) أي المصنف قوله (وإنما سن) إلى قوله وظاهر فی النہایة والمغنی قوله (فیها) أي فی کیفیة المشہورة قوله (لعدم انفصالة) یتأمل سم قوله (فهو) أي مسح الذراعین بتراب الراحتين قوله (كما مر) أي فی شرح وكذا ما تناثر فی الأصح قوله (ومن ثم) أي لأجل أن لا یحصل التشویه قوله (ویسن أن لا یمسح التراب الخ) طاهره وإن حصل منه تشویه وهو طاهر لأنه أثر عبادة ع ش قوله (حتی یفرغ من الصلاة) أي التي فعلها فرضها ونفلها فیستحب إدامته حتی یفرغ من الرواتب البعدیة ومن الوتر إذا فعله أول اللیل ع ش قوله (بتقدير التراب ماء) أي والممسوح مغسولا نهایة قوله (فتسن) وتسن الموالاة أيضا بین التیمم والصلاة وتجب فی تيمم دائم الحدث كما تجب فی وضوءه نهایة ومغنی وتجب أيضا فی وضوء السليم عند ضيق وقت الفریضة نهایة والأولی فی طهارة السليم الخ قوله (ووصول الغبار الخ) عبارة المغنی فإن قیل یلزم علی التفريق فی الأولى عدم صحة تيممه لمنع الغبار الحاصل فیها بین الأصابع وصول الغبار فی الثانية أوجب بأنه لو اقتصر علی التفريق فی الأولى أجزأه لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فحصل التراب الثاني إن لم یزد الأول قوة

لم ينقصه وأيضاً الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل أن من غشيه غبار السفر لا يكلف
نفضه الخ قوله (في الثانية) يعني بعد الضربة الثانية بقرينة ما بعده قوله (على أن
الحاصل الخ) قد يشكل ما أفاده ذلك من عدم ضرر اليسير على ما تقدم من إطلاق أنه يضر
الخليط وإن قل فتأمل له سموع ش وأجاب الرشدي بما نصه لا يشكل عليه ما مر من كون الخليط
يضر مطلقاً وإن قل للفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصاً وهو من جنس التراب الممسوح به
وبين خليط أجنبي طارئ فاندفع ما في حاشية الشيخ ع ش هنا اه وفي جواب نظر وبقي أنه لا
وجه لتصدير هذا الجواب بعلى بل هذا الجواب مبني على تسليم منع الإجزاء كما يعلم مما مر
آنفاً عن المغني قوله (من ذلك) أي من التفريح في